الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/GRID/2007/2
3 January 2007
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة للمفاوضين الحكوميين
بيروت، ١٩-٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٦

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٢
أولاً- مواضيع البحث والمناقشة	٢-٢٥	٣
ألف- تسهيل التجارة: الإطار والمواضيع الرئيسية	٣-٦	٣-٤
باء - المفاوضات متعددة الأطراف حول تسهيل التجارة	٧-٩	٤-٥
جيم- مواضيع خاصة للدول النامية	١٠-١٢	٥-٦
دال- إجراءات التبسيط والتوثيق المطلوب لتسهيل التجارة	١٣-٢٢	٧-٨
هاء- متطلبات تسهيل التجارة: الحالة اللبنانية	٢٣-٢٥	٨-٩

المرفقات

قائمة المشاركين ١٠

مقدمـــــة

١- ضمن جهودها الداعمة لتسهيل التجارة للدول الأعضاء ولباقي الدول العربية، قامت الاسكوا بعقد ورشة عمل إقليمية حول تسهيل التجارة للمفاوضين الحكوميين في بيروت خلال الفترة ١٩-٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦. وجّهت الدعوة إلى الإدارات الحكومية العربية القيّمة على موضوع مفاوضات تسهيل التجارة ومواضيع منظمة التجارة العالمية في جنيف. وتناولت ورشة العمل المواضيع الرئيسية في تسهيل التجارة، والمفاوضات متعددة الأطراف، ومواضيع خاصة بالدول النامية. كذلك تم عرض ونقاش إجراءات التبسيط والتوثيق المطلوبة لتسهيل التجارة ودراسة عن الحالة اللبنانية.

أولاً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- تسهيل التجارة: الإطار والمواضيع الرئيسية

٢- تناول المتحدثان ضمن هذا البند مواضيع "تسهيل التجارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمفتاح للتنافسية"، بالإضافة إلى "تقديم استعراض تاريخي لاهتمام منظمة التجارة العالمية بتسهيل التجارة".

١- تسهيل التجارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مفتاح التنافسية

٣- أشار المتحدث إلى حاجة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل، مركزاً على ما تتميز به من أفضلية إستراتيجية عبر علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي وسلسلة الإمداد الدولي. واستعرض دراسات البنك الدولي حول أهمية التجارة كمحور أساسي لنمو اقتصاديات المنطقة، حيث أن تسهيل التجارة هو المفتاح الرئيسي للاستفادة من الانفتاح التجاري. وبيّن متطلبات الإصلاح في تسهيل التجارة وخاصة تبسيط وتوافق إجراءات التجارة عبر تخفيض كلفة النقل، وتحسين تسهيلات الموانئ، وتطبيق نظام جمركي عصري وفعّال، واعتماد الشفافية والانسجام في التشريعات، وتحسين نوعية المعلومات والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات. كما يتضمن هذا الإصلاح تسهيل النفاذ إلى الأسواق عبر رفع نوعية المعايير وانسجامها، وتقليص المعوقات التقنية؛ بالإضافة إلى تسهيل الحصول على تمويل وتأمين للتصدير؛ في حين أن ارتفاع التكاليف اللوجستية وكثرة الوثائق والتفاعل بين العديد من الجهات يهدر الوقت ويزيد التكلفة.

٢- خلفية تاريخية: تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية

٤- استهل المتحدث الثاني مداخلته بالإشارة إلى جهود عدد من المنظمات الدولية – إلى جانب منظمة التجارة العالمية – التي تتعاون في مجال تسهيل التجارة عبر تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول النامية، ومنها الأسكوا التي تقدم هذه المعونة لجميع الدول العربية. ثم عرض نبذة تاريخية عن إنشاء منظمة التجارة العالمية وأول مؤتمر وزاري في سنغافورة (عام ١٩٩٦) وما نتج عنه من موضوعات؛ واستعرض نتائج باقي المؤتمرات الوزارية حتى مؤتمر هونغ كونغ (عام ٢٠٠٦)، مسلطاً الضوء على جولة الدوحة للتنمية (عام ٢٠٠١)

وصفقة تموز/ يوليو (عام ٢٠٠٤). وفي هذا الإطار، ركز المتحدث على تحسين المواد رقم ٥ (حرية العبور والترانزيت)، رقم ٨ (إجراءات ورسوم الاستيراد والتصدير)، ورقم ١٠ نشر المعلومات) من صفقة تموز/ يوليو. كذلك بيّن الحاجة إلى معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً عبر فترات زمنية وعدم العمل بالالتزامات في حال تعذر القدرة؛ بالإضافة إلى أهمية تحديد الدول النامية لاحتياجاتها. ثم توجه إلى الدول العربية لتحديد احتياجاتها وتقديم مقترحات في ضوء ولادة اتفاقية جديدة حول تسهيل التجارة لإعطاء رأيها فيها، أسوة ببعض الدول التي بدأت تقدم مقترحات تتضمن مواد في الاتفاقية التي ستنشأ.

٥- تلا هذين الاستعراضين نقاش بين المتحدثين والمشاركين تركز حول تقييم دراسات البنك الدولي لفوائد تسهيل التجارة والتي غالباً ما تتحقق حينما تكون جزءاً من حزمة إصلاحات في جوّ من الفعالية، في حين أن الدول الأقل نمواً طالبت بالحصول على مساعدات من البنك الدولي لتغطية هذه التكاليف الباهظة عن طريق المنح بدلاً من القروض. كما أشير إلى أن تسهيل التجارة هو من أسهل الموضوعات المطروحة للتفاوض حالياً في منظمة التجارة العالمية وذلك نظراً إلى حصول توافق في الآراء بخصوصه، مع التنويه إلى أن بعض الدول بدأت صياغة نصوص الاتفاقية الجديدة حول تسهيل التجارة في حين أن دولاً أخرى ما زالت في مرحلة الاقتراحات. وتطرق لأهمية الحد من التشويه في صياغة النظام الضرائبي، لأن أسعار الصادرات تتأثر بالضريبة على المستوردات التي غالباً ما تشكل مدخلات إنتاج لهذه الصادرات.

٦- أما في المجال التفاوضي، فقد تناول النقاش أهمية تقديم الدول العربية للمقترحات التفاوضية كمجموعة واحدة، والعمل على تقوية المفاوض العربي في جنيف عبر الترابط والتنسيق المتواصل مع العاصمة والقطاع الخاص فيها وتفعيل المجموعة العربية والاهتمام في الموارد البشرية العربية التي تتابع المفاوضات في جنيف كما في العواصم. كما أشير إلى أهمية التنسيق على مستوى الجامعة العربية قبل الذهاب إلى جنيف في الوقت الذي لم يسمح للجامعة بعد أن تكون لها صفة مراقب في المنظمة. وتم النقاش حول إلزامية آلية التنفيذ في المواد رقم ٥ و٨ و١٠ المحسّنة في الوقت الذي توفر المفاوضات الجارية فرصة للدول النامية وخاصة العربية لتحسين شروط هذه المواد. كما خصّ النقاش كيفية استفادة الدول العربية القصوى وتحديد احتياجاتها وتحسين شروط تفاوضها من خلال التنسيق مع مجموعات الدول النامية الأخرى.

باء – المفاوضات متعددة الأطراف حول تسهيل التجارة

٧- تناول المتحدثان ضمن هذا البند مواضيع "إطار المفاوضات: إعلان الدوحة الوزاري وصفقة يوليو ٢٠٠٤"، و"المفاوضات حول المواد رقم ٥،٨،١٠ من اتفاقية الغات ١٩٩٤"، و"مواقف الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية".

١- إطار المفاوضات: إعلان الدوحة الوزاري وصفقة يوليو ٢٠٠٤

٨- أشار المتحدث الأول إلى أن مؤتمر الدوحة كان نقطة تحول في المفاوضات، حيث أتفق على أن تبدأ مناقشات لتحسين المواد ٥،٨،١٠ وتحديد احتياجات الدول النامية والأقل

نمواً ومن ثم تقديم المساعدات الفنية. في هذا الإطار، تحدد الدول النامية والأقل نمواً المعونة الفنية التي تحتاجها في تنفيذ التزاماتها، على أن تقدم الدول الغنية هذه المعونات. وعرض المتحدث أنشطة وجهود بعض من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الخبرة في مجال تقديم هذه المعونات.

٢- المفاوضات حول المواد رقم ١٠،٨،٥من اتفاقية الغات ١٩٩٤

٩- أما بالنسبة للمواد ١٠،٨،٥ من صفقة يوليو، فحددت أهداف هذه المفاوضات على تحسينها وتحسين المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول، مع أهمية التعاون والتنسيق بين الإدارات المعنية في الدولة ذاتها. كما ارتكزت المفاوضات على مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية عبر فترات سماح بالإضافة إلى مراعاة إمكانيات الدول الفقيرة في تنفيذ الالتزامات. ومن هنا تأتي أهمية تحديد الدول النامية والأقل نمواً لشكل المعونة الفنية لتتلاءم مع أولويات احتياجاتها، كما تم التأكيد على أن المفاوضات لا تشمل الاستثمار في البنى التحتية في الدول النامية والأقل نمواً على ألاّ تُلزم هذه الدول بأمور تزيد عن طاقتها المادية. وفي السياق نفسه، تجدر بالدول العربية دراسة التأثيرات المتوقعة لاتفاقية تسهيل التجارة وتكاليفها، كلاً حسب إمكانياتها الاقتصادية، كذلك تأثيرها على اتفاقية الجافتا من أجل إزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية.

٣- مواقف ومقترحات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

١٠- أشار المتحدث الثاني إلى إجماع أطراف التفاوض على أن يكون "تحسين" المواد دخولاً في اتفاق جديد حولها وبيّن المواقف التفاوضية للمجموعات الرئيسية للدول الأعضاء. ثم عرض أطر تحسين المادة ٥ المقترحة من خلال توحيد الرسوم ومراجعتها الدورية وجعلها مقابل خدمة فعلية، ووضع الضوابط بما يخص تواقيت العبور؛ بالإضافة إلى إنشاء إدارة للمخاطر ونقاط اتصال والاسترشاد بالمعايير الدولية. كما أشار إلى ارتباط المساعدات الفنية بنتيجة المفاوضات إذ رمت الدول النامية المساعدات المالية على عاتق المنظمات المالية، الأمر الذي يجعل هذه الدول بموقف مقايضة – تفاوض على توقيت تنفيذها للالتزامات.

١١- أما تحسين المادة ٨ فيتركز حول شرح وتوضيح المصطلحات الموجودة في الإفراج الجمركي/ العمليات الجمركية من أجل التسريع في عملية التخليص الجمركي، وذلك لتخفيض التكلفة والمساهمة في النفاذ إلى الأسواق بين دول الجنوب-الجنوب والشمال-الجنوب. وبيّن المتحدث كذلك أن الدول النامية بحاجة إلى موارد مالية وتدريب وإعادة هيكلة وإدخال نظام آلي، بالإضافة إلى تعديل ومرونة في الثقافة من أجل الثقة بالمستورد. أما المادة ١٠ المتعلقة بالنشر والشفافية، فهي لم تتناول كيفية التطبيق والحد الأدنى للنشر؛ ولمّا كانت المشكلة في الوعي والثقافة، يأتي الحل الأمثل بأن يطبق كل بلد حسب قدراته. وبعد ذلك، استعرض المتحدث أهم المقترحات من دول متقدمة ونامية في تحسين هذه المواد، مشيراً إلى عدم تقديم الدول العربية لأي مقترحات.

١٢- تلا هذه الاستعراضات نقاش بين المتحدثين والمشاركين حول أهمية حضور ممثلين عن إدارات الجمارك العربية في جنيف لتغطية النقص في المعلومات الفنية لدى الملحقين

التجاريين؛ مع الإشارة إلى أن أغلب الموارد البشرية متوجهة إلى مواضيع الزراعة ومفاوضات النفاذ إلى أسواق السلع غير الزراعية مع تغييب المواضيع الأخرى. كما تم التطرق إلى التضارب بين تسهيل التجارة والأمن. وأشاروا إلى دور الاسكوا في المؤتمرات الوزارية مع العمل على تنسيق وتوافق قرارات الدول العربية أسوة بالتنسيق الحاصل في المحور اليورو-متوسطي.

جيم - مواضيع خاصة للدول النامية

١٣- تناول المتحدث ضمن هذا البند موضوعي "احتياجات وأولويات الدول النامية" و"المساعدة الفنية وبناء القدرات" في مجال تسهيل التجارة.

١- احتياجات وأولويات الدول النامية

١٤- ضمن هذا الإطار، أشار المتحدث إلى أنه بينما كانت الدول النامية تطمح أن تكون نتيجة مفاوضات تسهيل التجارة عبارة عن ملحق أو تحسين للمواد ٥،٨،١٠ لأن ذلك أقل إلزامية، غلب الاتجاه نحو بلورة اتفاقية جديدة؛ فتركز اهتمام هذه الدول الحصول على المساعدة الفنية وبناء القدرات مع أهمية الحصول على تمويل لتغطية كلفة الالتزامات الجديدة والتي تفوق قدرات هذه الدول. ثم تحدث عن مقررات مؤتمر هونغ كونغ (المرفق هـ) الذي دعا إلى تحديد احتياجات وأولويات الدول النامية بما في ذلك الآثار والتكاليف، وإعادة التأكيد على الالتزامات في المرفق (د) من صفقة يوليو بشأن تدعيم وإنفاذ المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول النامية، وتعميق المفاوضات حول المعاملة الخاصة والتمييزية. واستعرض كذلك ما تم تقديمه من مقترحات تفاوضية من مجموعات الدول الأعضاء في هذا الشأن حيث كان أهم ما نادت به هذه المقترحات هو استخدام منهج موحّد للتقييم الذاتي للاحتياجات والأولويات.

٢- المساعدة الفنية وبناء القدرات

١٥- ثم عرض المتحدث تطور المفاوضات حول المعونة الفنية منذ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ والمقترحات التي قدمت بشكل فردي أو مشترك أو جماعي. وقد كان ملفتاً للنظر أن عملية تقديم المقترحات في هذا الجانب جاءت بناءة حيث كان هناك الكثير من الترابط بين المقترحات المقدمة من مختلف مجموعات الدول الأعضاء. وقد دعت تلك المقترحات إلى جعل نطاق الالتزامات لا يتجاوز قدرة الدول الفقيرة على التنفيذ، بالإضافة إلى التنفيذ المرحلي والتدريجي، وجعل الحصول على المساعدة الفنية وبناء القدرات خلال عملية المفاوضات وبعد الانتهاء منها. كما دعت إلى تنسيق المساعدة الفنية بين المنظمات والدول المانحة، وإيجاد آلية دائمة للمساعدة الفنية وبناء القدرات واستخدام المعايير الدولية، واقتراح إنشاء لجنة دائمة لتسهيل التجارة داخل منظمة التجارة العالمية.

١٦- ودار النقاش بين المتحدث والمشاركين حول مدى استفادة الدول التي تتقدم للعضوية قبل أو بعد انتهاء جولة الدوحة؛ وأهمية تحديد الدول النامية للاحتياجات والأولويات قبل تنفيذ الالتزامات وذلك عبر التقييم وفقاً لمعايير دولية. كما تمت إعادة التأكيد على أهمية المساعدات الفنية للعواصم من أجل الإلمام الشامل بالملفات المطروحة؛ خاصة وأن الدول المتقدمة كثيراً

ما لا تعي القدرات المحدودة للدول النامية قيد التفاوض، فتفرض عليها التزامات تتجاوز أحياناً التزامات الدول المتقدمة.

١٧- وتلا ذلك عرض سريع لقرص مدمج تقوم الاسكوا بإعداده باللغة العربية وهو مقدمة لمشروع مشترك للجان الأمم المتحدة الإقليمية، ويرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسهيل التجارة في ضوء الاتجاه نحو تقليص الأوراق في معاملات التجارة الدولية. ويشرح هذا القرص المدمج أفضل الممارسات في التجارة الدولية للمتعاملين من القطاعين العام والخاص، عبر تقديم شرح واف ودقيق عن عمليات تدفق البضائع ورأس المال بين الدول، ومسلطاً الضوء على الجهات المعنية بتسهيل التجارة وخاصة إدارات الجمارك ومقدماً لأفكار وأسس لتحسين عملياتها مما يساعد على تسهيل التجارة.

دال - إجراءات التبسيط والتوثيق المطلوب لتسهيل التجارة

١٨- تناول المتحدثان ضمن هذا البند مواضيع "البيانات التجارية وتبادل المعلومات عبر الحدود" و"أدوات منظمة الجمارك العالمية لتسهيل التجارة" و"التكاليف المرتبطة بإجراءات تسهيل التجارة المقترحة".

١- البيانات التجارية وتبادل المعلومات عبر الحدود

١٩- أشار المتحدث الأول إلى دور لجنة أوروبا الاقتصادية في وضع معايير موحدة للتجارة الدولية والعمليات الالكترونية لتتماشى مع عالمية سلسلة الإمداد الدولي؛ ذلك لأن البيانات التجارية هي المحور الرئيسي في سلسلة الإمداد الدولية. كما أشار إلى أن سلسلة إمداد المعلومات تتمحور حول التكنولوجيا، و إدارة تدفق المعلومات، وتوجه جديد لمعالجة المعلومات، وتداخل وإعادة استعمال المعلومات في العمليات التجارية. وركز المتحدث على أهمية وضع معايير موحدة للبيانات التجارية لا تتأثر باختلاف اللغة وتكون مقبولة عالمياً على مستوى البلدان والقطاعات المختلفة - الأمر الذي يسهل استخدامها وفهمها في العمليات التجارية الالكترونية. وأوضح المتحدث أن معظم البيانات التجارية اليوم تتماشى مع معايير الأمم المتحدة ذات العلاقة في حين أن مزيداً من الجهود لا تزال مطلوبة خاصة في البلدان النامية والاقتصادات في طور التحول.

٢- أدوات منظمة الجمارك العالمية لتسهيل التجارة

٢٠- أشار المتحدث الثاني ضمن هذا البند إلى إمكانية اللجوء إلى معاملات تجارية "بأقل أوراق" بدلاً من "دون أوراق"، مشيراً إلى أهمية تحويل معايير المعاملات الورقية إلى معايير المعاملات الالكترونية. ثم عرض لنموذج البيانات الخاصة بمنظمة الجمارك العالمية الذي يعطي صورة شاملة عن المعلومات المتبادلة عبر سلسلة التزويد تتيح إمكانية إدارة هذه المعلومات وتبادلها قبل بدء عملية الشحن، مقارنة مع عملية تبادل المعلومات الحالية عبر الحدود. وأوضح أن هذا النموذج يسهل إعادة استخدام المعلومات المتوفرة فيها؛ بالإضافة إلى التوصية بإتباع النافذة الواحد ومعايير الأمم المتحدة ذات العلاقة التي تساعد الدول على إصدار مستنداتها التجارية.

٣- التكاليف المرتبطة بإجراءات تسهيل التجارة المقترحة

٢١- وبعد عرض أهمية الإيرادات الجمركية للبلدان، أشار المتحدث الثاني إلى أن موضوع الإيرادات الجمركية ضمن صفقة يوليو (مرفق د) يتمحور حول الإرادة السياسية لتبسيط الإجراءات عبر الحدود، وزيادة التوعية حول الجمارك، والتعاون مع سلطات الحدود الأخرى، وبناء القدرات. وعرض دور منظمة الجمارك العالمية في منظمة التجارة العالمية وأدوات المنظمة التي تقدمت بها في سياق المفاوضات والمقترحات؛ بالإضافة إلى اتفاقية كيوتو المنقحّة والمبادئ الأساسية فيها، وكذلك أدوات أخرى مثل النظام المنسّق للتعرفة الجمركية ودراسة الوقت اللازم للإفراج عن البضائع ونموذج البيانات الجمركية. أما عن كلفة تسهيل التجارة، فإن المنظمة تتحدث عن كلفة عدم تطبيق تسهيل التجارة والتي تفوق كلفة تطبيقها؛ مشيراً إلى أهمية إدارة المخاطر وتدقيق ما بعد التخليص وإدارة الحدود.

٢٢- ثم دار النقاش بين المتحدثين والمشاركين حول جهود لجنة أوروبا الاقتصادية في وضع معايير دولية للمعاملات الالكترونية لضمان الأمن والفعالية في سلسلة التزويد، حيث أن العمل بالمعاملات الالكترونية يعود بمكاسب كبيرة على القطاعات التجارية. وتم التركيز على أهمية توحيد المعلومات وتفسير المصطلحات، بالإضافة إلى تعميم النظام الآلي على كافة الإدارات المعنية، وتوحيد الإجراءات والأنظمة الالكترونية المستخدمة بين البلدان النامية والمتقدمة لتسهيل التبادل التجاري بينها. كذلك ركز النقاش على موضوع الترانزيت وتأخير البضائع أثناء مرورها في أكثر من بلد، مع الإشارة إلى أن الحديث عن تبادل تجاري دون أوراق واستخدام النافذة الموحدة ونموذج البيانات الخاص بمنظمة الجمارك العالمية يفترض عالم غنيّ جداً قيد الإنشاء. وتناول النقاش أيضاً دور منظمة الجمارك العالمية في تقديم المساعدة الفنية للدول – إذ تقع آلية التنفيذ على عاتق إدارات الجمارك – مع الإشارة إلى الحاجة إلى توفير تمويل خارجي لها. وعن وجود نموذج بيانات خاص بمنظمة الجمارك العالمية وآخر خاص بلجنة أوروبا الاقتصادية، تم التوضيح على أنهما لا يتضاربان في عملهما، بل أنّ الاثنين مبنيان على قاعدة معايير مشتركة.

هاء – متطلبات تسهيل التجارة: الحالة اللبنانية

٢٣- خصصت الجلسة الأخيرة من ورشة العمل لمناقشة موضوع "تسهيل التجارة في لبنان: مفتاح التنافسية".

١- تسهيل التجارة في لبنان: مفتاح التنافسية

٢٤- بدأ المتحدث مداخلته بعرض المشروع الخاص بالبنك الدولي حول تدقيق الإجراءات التجارية الذي هو جزء من مشروع تقييم الاستثمار الخاص في لبنان بالتعاون مع مؤسسة أبحاث يابانية. ثم عرض سريعاً للاقتصاد اللبناني، مشيراً إلى أهمية فعالية الكلفة للاستيراد الذي يشكل عنصراً مهماً في بنية الإنتاج التصديري، مما يؤثر على تنافسية التصدير اللبناني. واستعرض إجراءات التجارة المعمول بها في لبنان مع الإشارة إلى دور قوانين التجارة/ الجمارك والتخليص الجمركي في هذا الأمر. كما تحدث عن المعوقات في التجارة البحرية

والجوية والبرية. ثم عرض لتجربة تونس في إصلاح تسهيل التجارة ومشروع تطوير التصدير التونسي؛ وقدم عدة توصيات للدولة اللبنانية مشدداً على تقوية "اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة والنقل واللوجستيات" لجعلها نقطة محورية في الإصلاح.

٢٥- دار النقاش بين المتحدث والمشاركين حول عمليات التطوير الحالية للجمارك اللبنانية وما تشمله من إعادة تقييم وجدولة للرسوم؛ بالإضافة إلى إلغاء العقبات والعمل بالتصريح عن بعد ووضع قواعد جديدة لإخراج المستوعبات الفارغة من حرم المرفأ؛ وكذلك إنشاء مركز جمركي موحد ومكتب لإدارة المرفأ يستخدم كنافذة موحدة. وتمت الإشارة إلى أن الرسوم الجمركية لا تغذي الموازنة العامة، وأن حوالي ثمانين بالمئة من البضائع المستوردة لا تخضع لفحوصات المواصفات. ولمّا كانت حالة لبنان هي نفس حال معظم الدول العربية، دار النقاش حول كيفية تقليل تكاليف الخدمات الجمركية والحد من التشابك بين الجمارك والسلطات الحدودية الأخرى عبر إنشاء "منطقة جمركية" تكون مسؤولة عن التفتيش وإدارة المخاطر (بالإشارة إلى تجربة دولة الكويت).

مرفق-١-

أ- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية
السيد حضرم الفايز
باحث اقتصادي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٩٦٢-٧٧٧٨٩٢٢٧١

السيد زياد جرادات
باحث اقتصادي
وزارة الصناعة والتجارة
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٠٠٩٦٢٦٥٦٢٩٠٣٠

دولة الإمارات العربية المتحدة
السيد محمد الرصاصي
مدير أول العوير
مؤسسة الموانئ والجمارك والمناطق الحرة
جمارك دبي
دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١-٤-٣٣٣٨٦٣٦

المملكة العربية السعودية
السيد نعيم بن ابراهيم النعيم
مدير عام ميناء الملك عبد العزيز
رئيس مجلس إدارة اتحاد الموانئ البحرية العربية
المؤسسة العامة للموانئ
الدمام، المملكة العربية السعودية
هاتف: ٨٥٧٦٠٢٠

السيد ساهر موسى طحلاوي
المدير العام
ميناء جدة الإسلامي
المؤسسة العامة للموانئ
جدة، المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٤٧٧٧٠٢

الجمهورية العربية السورية
السيد أياد علي
مدير تخطيط التجارة
إدارة تنمية الاقتصاد الكلي
هيئة تخطيط الدولة
دمشق، الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٥١٦١٠٦٥

السيد محمود عبيد
مسئول المنظمات الدولية
مديرية العلاقات الدولية
وزارة الاقتصاد والتجارة
دمشق، الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٩٦٣٩٣٩٥٨٩٦٠

فلسطين
السيد نائل يعقوب التونسي
مدير قسم التجارة
وزارة الاقتصاد الوطني
غزة، فلسطين
هاتف: ٠٠٩٧٠٢٨٣٧٦٦٩

جمهورية العراق
السيد حسين كبى
مدير عام
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
بغداد، جمهورية العراق
هاتف: ٩٦٤٧٩٠١٩١٧١٧٩

السيد باتع خليفة هلال
خبير اقتصادي
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
بغداد، جمهورية العراق
هاتف: ٧٩٠١١٩

سلطنة عمان

السيد حسن بن سليمان المجيني
مدير دائرة شئون الموانئ
وزارة النقل والاتصالات
المديرية العامة للموانئ والشئون البحرية
مسقط، سلطنة عمان
هاتف: ٦٩٤٠٣٣

دولة الكويت

السيد سلطان محمد الحربي
مساعد مدير إدارة الجمارك
إدارة الجمارك
الكويت، دولة الكويت
هاتف: ٠٠٩٦٥٣٩٨٦٣٦٠

السيد إسماعيل سعود عمر الصديق
مراقب التسويق
الهيئة العامة لشئون الزراعة
والثروة السمكية
الكويت، دولة الكويت
هاتف: ٤٧١١١٦

الجمهورية اللبنانية

وزارة الاقتصاد والتجارة

السيدة رفيق قبيسي برو
مسؤولة مركز المعلوماتية
هاتف: ٠١-٧٤٣٩٢٩

السيد مالك عاصي
مسؤول قسم التجارة الخارجية
هاتف: ٠١-٣٤٥٢٦٢

إدارة الجمارك

السيد حسن حنيني
رئيس مصلحة الدراسات
المجلس الأعلى للجمارك
هاتف: ٩٦١-١-٩٨٨٩٦٦

السيد موسى مزيد
نائب رئيس قسم الشئون البحرية
الجمارك اللبنانية
هاتف: ٠١-٥٨٧٢٣٢

السيد خليل جرجي الحوري
المراقب أول لدائرة الدراسات
المجلس الأعلى للجمارك
هاتف: ٩٦١-٣-٦٦٩٢٦٣

السيد الياس مكاري
المراقب أول لدائرة المانيفيست
الجمارك اللبنانية
هاتف: ٠١-٥٨٠٥٦٦

الآنسة تالا غلايني
مراقب مساعد في دائرة الدراسات
المجلس الأعلى للجمارك
هاتف: ٠٣-٠٨٣٨٤٠

وزارة الأشغال العامة والنقل

السيد طوني عساف
رئيس قسم الدروس والاتفاقيات الدولية
هاتف: ٠٣-٤٩٤٤٧٨

وزارة الزراعة

السيدة هنادي جعفر
مهندس زراعي
هاتف: ٠١-٨٤٩٦١٠

السيدة آفي خوري
خبيرة في التصنيع الغذائي
مديرية الثروة الحيوانية
هاتف: ٩٦١-١-٨٤٩٦٢٦

وزارة الصناعة

السيدة منال توفيق ياسين
باحث اقتصادي
هاتف: ٠٣-٠٧١٣٤٣

جمهورية مصر العربية
السيد وليد النزهي
وكيل وزارة
رئيس الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية
وزارة التجارة والصناعة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢٣٤٢٢٤٤١

السيد سمير احمد داوود
مدير عام
مصلحة الجمارك المصرية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٠٠٢٠١٢٢٨١٢١٦٣

السيدة هايدي سيري
سكرتير أول
دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية
وزارة الخارجية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٠٠٢٠٢٥٧٤٧٤٠٧

الجمهورية اليمنية
السيد حمود علي النجار
رئيس مكتب الاتصال والتنسيق
مع منظمة التجارة العالمية
وزارة الصناعة والتجارة
صنعاء، الجمهورية اليمنية
هاتف: ٩٦٧-١-٥٦١١١٤

السيد علي صالح الزبيدي
رئيس مصلحة الجمارك
مصلحة الجمارك
صنعاء، الجمهورية اليمنية
هاتف: ٠٠٩٦٧١٢٦٠٣٨٦

ب- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في الإسكوا

جمهورية السودان
السيد شيماوي محمود
مقدم شرطة جمارك
الإدارة العامة للجمارك
الخرطوم، جمهورية السودان
هاتف: ٢٤٩-٩١٢٥٦٩٥٣٦

السيدة منال صديق إدريس
مساعد مدير إدارة المنظمات الدولية والإقليمية
وزارة التجارة الخارجية
الخرطوم، جمهورية السودان
هاتف: ٢٤٩-١٨٣-٧٧٦٩٣٣

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السيد نبيل منصوري
مستشار
وزارة التجارة
الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
هاتف: ٠٠٢١٣٢١٦٤٤٤٢٦

السيد محمد الهادي بلعريمة
مدير العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة
وزارة التجارة
الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
هاتف: ٢١٣٢١٦٣٧٧

ج- منظمات دولية

The World Bank
Mr. Andrew Stone
Senior Private Sector Development Specialist
Finance, Private Sector and Infrastructure Group
Middle East and North Africa Region
Washington, USA
Tel: 202-4737651

Mr. Radwan Shaban
Lead Economist
Poverty Reduction and Economic Management
Middle East and North Africa Region
Beirut-Lebanon
Tel: 961-1-987800

UN-Economic Commission for Europe
Mr. Markus Pikart
Project Coordinator E-Business
Geneva- Switzerland
Tel: 41229072016

World Customs Organization
Mr. Raymond McDonagh
Deputy Director
Brussels- Belgium
Tel: 32-0-22099341

د- قطاع النقل البحري

السيد حمدي ابراهيم الفيل
مدير عام النقل البحري
وزارة النقل
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٠١٠٦٣٢٢٥٦٤

السيد هشام محمد وصفي
كبير أخصائيين أمن بحري
المعهد الإقليمي للأمن البحري
الإسكندرية، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٠٠٢٠١٢٢٣٥٩٣٠٦

السيد أنور غزاوي
أمين عام
الاتحاد العربي للناقلين البحريين
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٦٥٨٩٨٦

السيد محمد عيتاني
الاتحاد العربي للناقلين البحريين
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٣-٢١٥٩٢١

السيد أيلي زخور
رئيس غرفة الملاحة البحرية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٣-٢٩١٠٠٣

السيد احمد هيثم الولي
مدير مصلحة استثمار مرفأ طرابلس
طرابلس، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٦-٢٠٠٤١٣

هـ- منظمـــات غير حكومية

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

السيدة ناهد نعماني
باحثة اقتصادية مسؤولة عن شؤون التجارة الخارجية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٨٦٢٨٤١-٠١

المجمع العربي للملكية الفكرية وخبراء التراخيص

السيد عبد الله عبد الكريم عبد الله
المجمع العربي للملكية الفكرية وخبراء التراخيص
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٧٤١١٠٩-٠٣

واو- الإسكوا

السيد ناظم عبدالله
مدير دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
الأمم المتحدة- الإسكوا
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٧٨٣٤١-٠١
البريد الإلكتروني: abdallan@un.org

السيد محمد رضوان
رئيس فريق قضايا منظمة التجارة العالمية
دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
بيروت – الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٧٨٣٤٣-٠١
البريد الإلكتروني: radwanm@un.org

السيد ماجد حمودة
مسؤول أول شؤون اقتصادية
فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية
دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
بيروت – الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٧٨٣٥٣-٠١
البريد الإلكتروني: hamoudeh@un.org

الآنسة نائلة حداد
مسؤول أول شؤون اقتصادية
فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية
دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
بيروت – الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٧٨٣٥٤-٠١
البريد الإلكتروني: haddad8@un.org

السيدة زينب السباعي
مساعدة فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية
فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية
دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٧٨٣٧٠-٠١
البريد الإلكتروني: el-sibaii@un.org

السيد عبد الكريم كريدية
مساعد باحث
فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية
دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٧٨٣٤٩-٠١
البريد الإلكتروني: kreidieh@un.org

الآنسة علا صيداني
مساعد باحث
فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية
دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٧٨٣٣٩-٠١
البريد الإلكتروني: sidani@un.org